بلدية العلا

محضر جملي للجلسة التمهيدية للدورة العادية

الثانية لسنة 2017

الجمعة 05 ماي 2017

في الخامس من ماي 2017 عقدت النيابة الخصوصية ببلدية العلا الجلسة التمهيدية للدورة العادية الثانية لسنة 2017 وهي الجلسة الاولى التي تعقدها النيابة الخصوصية التي تم تركيزها خلا شهر افريل 2017 . وقد تراسالجلسة السيد صلاح الدين العويتي معتمد العلا رئيس النيابة الخصوصية وحضرها اعضاء النيابة الخصوصية كل من السادة والسيدات

- حياة فجاري مديرة مكتب البريد
- هيثم الرابحي مدير دار الثقافة
- نبيل السنوسي مدير المستشفى المحلي
- مراد المسعودي مدير الوحدة المحلية
- وليد العكروتي مدير دار الشباب

بالاضافة الى السيد قابض المالية بالعلا محتسب البلدية والسيد الكاتب العام للبلدية الذي تولى كتابة الجلسة بالاضافة الى ثلة من مواطني العلا ومكونات المجتمع المدني من احزاب ومنظمات .

في مستهل كلمته تولى السيد رئيس النيابة الخصوصية الترحيب بالحاضرين مبينا ان هذه الجلسة التمهيدية تعقد تحضيرا للجلسة العادية المنتظر عقدها لاحقا .كما اكد ان النيابة الخصوصية التي تسلمت مهامها خلال شهر افريل 2017 بمقتضى القرار الصادر بالرائد الرسمي تعقد اول جلسة مع مواطني ومكونات المجتمع المدني بالعلا وهي عاقدة العزم على بلورت طموحات اهالي العلا من خلال ما تباشره من مهام موكولة لها بمقتضى القانون الغاية منها الرقي بمستوى عيش المواطن بهذه الربوع من خلال ما تنفذه البلدية من مشاريع واعمال يومية لها علاقة بالنظافة والعناية بالبيئة او بمختلف الاشغال الاخرى المتعلقة بالبنية التحتية والمرافق العمومية ككل . كما اكد السيد رئيس النيابة الخصوصية على الدور الريادي الذي يلعبه المواطن ومكونات المجتمع المدني في مساعدة البلدية على اداء مهامها على الوجه المطلوب سواء من خلال المحافظة على نظافة المدينة والحفاظ على المكاسب التي تحققت خلال السنوات الفارطة باعتبارها مكاسب جماعية تشترك في ملكيتها البلدية مع المواطن .من جهة اخرى عبر السيد رئيس النيابة الخصوصية عن انشغال البلدية مجلس وادارة من تدني مستوى الاستخلاصات لمختلف المعاليم المرخص للبلدية في استخلاصها على غرار المعلوم على العقارات المبنية او العقارات غير المبنية او استغلال الرصيف وخاصة معلوم تسويغ المحلات البلدية التجارية او السكنية مبرزا ان المال قوام الاعمال والبلدية تعيش منذ الثورة ضائقة مالية كبيرة من جراء الارتفاع المهول لحجم الاجور مقارنة بتقديرات الميزانية مما حال دون خلال مستحقات المؤسسات العمومية

المتعاملين معها على غرار الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والمركز الوطني للاعلامية وديوان التطهير بالاضافة الى العديد من المؤسسات العمومية الاخرى دون اغفال ديون الخواص التي اقتضت الضرورة التعامل معهم لضمان التسيير العادي لمصالح البلدية .
ومن هذا المنطلق افاد رئيس النيابة الخصوصية ان البلدية تعتزم رفع الامر الى القضاء خاصة فيما يتعلق بالديون المتخلدة بذمة متسوغي العقارات البلدية التجارية منها بالاساس لدفع المتسوغين لايفاءبالتزاماتهم المالية طالما انهم يحققون مداخيل منتظمة من تجارتهم او مهنهم المباشرينها بمحلات على ملك البلدية .
اثر ذلم احال السيد رئيس النيابة الخصوصية الكلمة للحضور من مواطنين ومكونات مجتمع مدني لابداء ملاحظاتهم ومطالبهم وقد تموحرت التدخلات حول المواضيع التالية :

- **النظافة والعناية بالبيئة** : اكد الحضور على المجهودات التي تقوم بها البلدية في مجال النظافة ورفع الفضلات الا ان التجهيزات التي اصبحت بالية تعوق هذه المجهودات وطالب الحضور بضرورة الاتوجه الى سلطة الاشراف ومطالبتها بتعزيز اسطول البلدية حتى تتمكن من اداء واجباتها على النحو المطلوب خاصة وان العديد من البلديات قد انتفعت بمثل هذه البرامج الوطنية في حين ان بلدية العلا لم تنل حظها الى حد الان .
== بين الكاتب العام في هذا الشان ان البلدية لا لم تدخر جهدا في تنفيذها لتدخلاتها اليومية للحفاظ على نظافة المدينة والرقي بمستوى عيش المواطن الا ان الامكانيات المتواضعة وتهرأ الاسطول وقدمه اثر سلبا على السير العادي لمصلحة النظافة .
- **سير المشاريع البلدية** : تسائل الحضور على اسباب تعطل سير بعض المشاريع البلدية على غرار السوق البلدي ومحطة النقل البري وتعبيد الطرقات بكل من حي العقاربية والرزاقنية وحي اولاد مسعود .
== في رده على هذا الموضوع بين الكاتب العام للبلدية ان سير اشغال هذه المشاريع مرتبط ببعض المعطيات الجوهرية :

- **مشروع السوق البلدي** : تجري الاشغال بالنسق المطلوب الا ان غياب بعض المواد الاساسية وخاصة مادة الحديد من السوق اثر على السير العادي ومن المنتظر استئناف الاشغال في القريب العاجل.
- **مشروع تهيئة محطة النقل البري** : استوفت الادارة الدراسات المطلوبة ومن المنتظر الاعن عن استشارة في اقرب الاجال .
- **مشروع تعبيد الطرقات** : مشروع معطل منذ نهاية سنة 2015 نظرا لعدم ايفاء المقاول بالتزاماته مما دقع الادارة الى فسخ الصفقة والاعن في العديد من المناسبات على طلب عروض كانت كلها مرتفعة مقارنة بما متوفر من اعتمادات لدى البلدية ومن المنتظر تدخل سلطة الاشراف لتمكين البلدية من مساعدة استثنائية لتغطية الفارق في الكلفة بين ما هو متوفر وما اسفر عنه طلب العروض الاخير.

- **سير الاستخلاصات** : بين كل من السيد الكاتب العام للبلدية والسيد قابض المالية محتسب البلدية تواضع مداخيل البلدية مقارنة بيالتزاماتها المالية وخاصة في ما يخص تغطية نفقات الاجور حيث تقتضي الضرورة الالتجاء للخزينة العامة للبلاد التونسية للحصول على تسبقات لتغطية حاجتنا في الاجور وقد بلغت الى حد الان حوالي اربعمائة الف دينارا وذلك مرده وكما سلف بيانه الى تواصع المداخيل بعنوان الاداء على العقارات المبنية او غير المبنية وخاصة مدخيل الاكرية من محلات تجارية وسكنية . وهو ما يتطلب وقفة حازمة من طرف الادارة مسنودة من قبل مكونات المجتمع المدني .

وبالانتهاء من جدد السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية شكره للحضور ورفعت الجلسة في حدود الساعة السابعة مساءا .

رئيس النيابة الخصوصية

المعتمد

صلاح الدين العويتي